

العبد قبل القبض اي قبض المشتري  
وضاع المال رجع المشتري علي الوصي  
وهو اي الوصي رجع علي الغرماء ولو قال  
قاضي عدل عالم قضيت علي هذا بالرجم  
في الزنا او بالقطع في السرقة او بالضرب  
في الحد فافعله وسعك فعله وقال  
محمد اخر لا يقبل قوله حتي يعاين الحجة  
وكثيرا من مشايخنا اخذوا برواية محمد  
في هذا وقالوا ما احسن هذا في زماننا  
وان كان عدلا جاهلا يستفسر فان  
احسن تفسر وجب تصدقه والا لا وان  
كان جاهلا فاستقا او عالما فاستقلا يقبل  
قوله الا ان يعاين بسبب الحكم وهو الشهود  
وان قال قاضي عزل لرجل اخذت منك  
الفاود فعت اي زيد حال كوني قد قضيت

له

له به عليك فقال الرجل اخذته ظلما  
فالقول للقاضي بغير يمين وذكر في الد  
خيرة لا يقبل قول المعزول ويضمن المقضي  
به وكذا لو قال قضيت بقطع يدك  
في حق وقال فعلته ظلما فالقاضي مصدق  
بكل حال اذا كان المقطوع يدك والمأخوذ  
منه المال مقرانه اي القاضي فعله وهو  
قاضي ولو زعم المقطوع يدك والمأخوذ منه  
ماله انه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل  
ذلك قبل التقليد او بعد العزل فالقول  
قول القاضي ايضا في الصحيح **كتاب**  
**الشهادة** الشهادة انما تقبل في مجلس  
القاضي ولا تكون ملزمة بدون القضا  
فكذلك عقبه بكتاب الشهادة هي  
اخبار عن شاهده وعيان لا عن تخمين